



تنسيقية القوى الوطنية  
National Forces Coordination

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



تنسيقية القوى الوطنية  
National Forces Coordination

# تنسيقية القوى الوطنية خارطة طريق لإنهاء الحرب في السودان

2.....التَّوطئة

3.....خلفية الصراع

6.....المقدمة

7.....الخطوط العريضة لخريطة الطريق

الأهداف .....	9
مراحل خريطة الطريق .....	13
المرحلة الأولى .....	13
الفترة الانتقالية .....	16
المرحلة الثانية .....	20
21. تحقيق العدالة لضحايا الحرب في السودان	
24. خطة التعويض لضحايا الحرب في السودان	
الخاتمة .....	25

## التَّوطئة

تُنهي الحرب الدائرة في السودان بين الجيش السوداني ومليشيا قوات الدعم السريع المحلولة من خلال خارطة طريق، وهو نهج يهدف إلى تأسيس مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي يلزم مليشيا قوات الدعم السريع المحلولة بوقف إطلاق النار وإنهاء العمليات

العدائية يتيح هذا النهج فرصة لانتقال ديمقراطي  
يقود إلى إنشاء دولة قانونية وبناء مؤسسات قوية  
في السودان

## خلفية الصراع

في الخامس عشر من أبريل 2023  
شنت مليشيا قوات الدعم السريع المحلولة بقيادة  
محمد حمدان دقلو  
حميدتي هجومًا مسلحًا ضد القوات المسلحة

السودانية ومنزل الفريق أول ركن  
عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة  
،مليشيا قوات الدعم السريع المحلولة هي التي  
بدأت الحرب، أدلتنا تشير إلى أن هذه القوات  
استعدت للحرب وجلبت معدات حربية واحتلت  
مطار مروحي في 12/04/2023، صدر بيان  
من مكتب الناطق الرسمي أكد فيه أن مليشيا  
قوات الدعم السريع المحلولة احتلت مطار مروحي  
دون تنسيق مع قادة الجيش أو مكتب القيادة  
والسيطرة، وهو ما يخالف الضرورة العسكرية

التي تتطلب موافقة هيئة الأركان على أي تحرك  
كما أن هذه القوات استأجرت منطقة في أرض  
المعسكرات في سوبا، لدينا معلومات موثوقة تفيد  
بأن الرباعية والثلاثية لعبت دوراً كبيراً وساهمت  
في هذا الانقلاب

دليلنا على ذلك هو مشاركتهم في كتابة

وثيقة المحامين، وتبنيهم للاتفاق الإطارى  
وإقناعهم للقوى السياسية الأخرى بموافقة السيد  
فولكر بعد ذلك تحدثت قوى الاتفاق الإطارى  
الممثلة في قوى الحرية والتغيير عن أن عدم  
تنفيذ هذا الاتفاق سيؤدي إلى الحرب، وعليه يجب  
إدانة مليشيا قوات الدعم السريع لأنها هي من  
بدأت هذه الحرب

هذا الصراع يعتبر غزواً على السودان شاركت  
فيه دول عديدة مثل قوات من مالي، بوركينا فاسو  
، الكاميرون، تشاد، ليبيا، إثيوبيا، جنوب السودان  
والإمارات العربية المتحدة. لدينا أدلة على تورط

قوات ومنسويين من الإمارات في الحرب ،ندين  
المسؤولين في الاتحاد الإفريقي لصمتهم على  
هذا الغزو، على الرغم من مشاركة دول أفريقية  
أعضاء في الاتحاد في غزو السودان

تركزت الاشتباكات في يومها الأول في

العاصمة الخرطوم، وخاصة في محيط القيادة  
العامة والقصر الرئاسي ومطار الخرطوم  
الدولي .ومع مرور الأيام، امتدت الاشتباكات إلى  
مدن وقرى أخرى في ولايات مختلفة، منها  
الولاية الشمالية مطار مروحي وولايات دارفور  
الشمال، الجنوب، الشرق، الغرب .أدت هذه  
الاشتباكات إلى تفاقم الوضع الإنساني في  
السودان، مما أسفر عن موجات نزوح كبيرة مع  
مقتل آلاف المدنيين ونزوح أكثر من 10 مليون  
شخص من ديارهم وفقًا لمكتب الأمم المتحدة  
للشؤون الإنسانية في السودان، يحتاج 25 مليون

شخص إلى مساعدات إنسانية و19 مليون طفل خارج المدارس

## المقدمة

تعد خارطة الطريق لوقف إطلاق النار وبناء دول القانون والمؤسسات في السودان خطوة حاسمة نحو تحقيق الاستقرار والسلام

المستدام في البلاد تتضمن هذه الخارطة عدة مراحل تبدأ بوقف فوري للأعمال العدائية وإطلاق النار، يليه تنظيم حوار شامل بين جميع الأطراف السياسية والمجتمعية. تهدف هذه الخريطة إلى وضع أسس قوية للحكم الرشيد من خلال تعزيز سيادة القانون، وبناء مؤسسات قوية وفعالة، وضمان حقوق الإنسان. يتطلب تنفيذ هذه الخارطة التزاماً جاداً من جميع الأطراف السودانية ودعمًا دولياً لتحقيق أهدافها وتجاوز التحديات الراهنة مما يمهد الطريق نحو مستقبل أكثر أماناً وازدهاراً للشعب السوداني

تستند هذه الخريطة لوقف إطلاق النار على اتفاق جدة الذي تم التوصل إليه بواسطة المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وتم توقيعه في 21 مايو 2023

يهدف الاتفاق إلى إنهاء الحرب ويلزم ميليشيا قوات الدعم السريع المحلولة تنفيذ وقف دائم لإطلاق النار. كما يتضمن الاتفاق آليات مراقبة وتقييم لضمان الالتزام بينوده وتعزيز الاستقرار الإقليمي

## الخطوط العريضة لخريطة الطريق

تهدف هذه الخريطة إلى إنهاء الحرب بين الجيش السوداني ومليشيا قوات الدعم السريع المحلولة من خلال وقف فوري لإطلاق النار لمدة زمنية يتم تحديدها بالتنسيق والتشاور مع جمهورية السودان مجلس الأمن والاتحاد الإفريقي. ويلتزم الاتحاد الإفريقي، والاتحاد

الأوروبي، والأمم المتحدة، ومجلس الأمن  
والولايات المتحدة

الأمريكية، والمملكة المتحدة، والمملكة العربية  
السعودية بمساعدة السودان في تنفيذ هذا الوقف  
الفوري لإطلاق النار

خلال هذه الفترة، سيتم تشكيل لجنة من المراقبين  
الدوليين للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار  
وتقديم مقترحات لتسوية

سياسية شاملة، سيتم دعوة كافة الأطراف  
للمشاركة في مؤتمر حوار وطني تحت رعاية  
الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، بهدف التوصل  
إلى اتفاق شامل للانتقال الديمقراطي ووضع  
دستور جديد يؤسس لدولة القانون والمؤسسات  
ويضمن الحقوق والحريات الأساسية لجميع  
المواطنين

تتضمن المرحلة الانتقالية تشكيل حكومة

انتقالية من الكفاءات الوطنية تعمل على تهيئة  
الأجواء لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ووضع  
برامج لإعادة الإعمار والتنمية  
المستدامة بما يحقق العدالة والسلام الدائم في  
السودان

## الأهداف

تهدف هذه الخريطة إلى حل النزاع المستمر بين  
الجيش السوداني ومليشيا قوات الدعم السريع  
المحلولة من خلال تنفيذ خطة متكاملة تشمل وقفًا  
فوريًا لإطلاق النار. كما تؤكد على سيادة  
السودان ووحدته وسلامة أراضيه، مما يعكس  
الإرادة المشتركة للحفاظ على كيان الدولة  
تلتزم مليشيا قوات الدعم السريع  
المحلولة بقواعد القانون الدولي الإنساني  
والقانون الجنائي الدولي مما يستدعي انسحابها  
الفوري من جميع المستشفيات والعيادات  
، والمرافق الحكومية الخدمية ومنازل المواطنين  
لضمان عدم

تدخلها في الشؤون المدنية وتوفير بيئة آمنة للسكان. يهدف هذا الإجراء إلى تمكين اللاجئين والمهجرين من العودة إلى منازلهم وقراهم التي هُجروا منها بسبب الحرب والهجمات الممنهجة على المدنيين من قبل مليشيا قوات الدعم السريع المحلولة.

يدعو هذه الخريطة بأن يلتزم مليشيا قوات الدعم السريع المحلولة بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى كافة المناطق المتضررة بشكل آمن، والتعاون مع المنظمات الإنسانية لضمان تلبية احتياجات السكان المدنيين.

يدعوا هذه الخارطة أيضًا على أن لا يعرقل مليشيا قوات الدعم السريع المحلولة على استعادة وتشغيل الخدمات الأساسية في كافة المناطق، بما في ذلك

المياه والكهرباء والصحة والتعليم، لضمان حياة  
كريمة للسكان

ان ينسحب مليشيا قوات الدعم السريع  
المحلولة من جميع الولايات والمدن والقرى التي  
تعرضت للهجوم، وإعادتها إلى معسكرات يتم  
الاتفاق عليها بين الجيش وقوات الدعم السريع.  
يتم تنفيذ هذا الانسحاب بشكل تدريجي وفقاً لخطة  
منظمة، ويتم خلالها نقل مسؤوليات الحفاظ على  
الأمن بشكل متزامن إلى الجيش السوداني

تنص المرحلة الأولى من خريطة الطريق على  
إنسحاب مليشيا قوات الدعم السريع المحلولة من  
ولايتي الخرطوم والجزيرة، يليها إعادة انتشار  
الجيش في هذه المناطق

لضمان عودة اللاجئين إلى منازلهم سيتم  
انسحاب مليشيا قوات الدعم السريع المحلولة من

،جميع المدن والقرى الأخرى في مراحل منظمة مع نقلها إلى معسكرات محددة للتحقق من هوية بعض أفراد قوات الدعم السريع الأجانب

الموافقة على أن يحتفظ القوات المسلحة السودانية بالسيطرة الحصرية على الحدود والمجال الجوي والمياه الإقليمية للبلاد .كما ستعمل المؤسسة العسكرية على تطوير الجيش السوداني ليصبح جيشًا واحدًا يضم جميع الحركات المسلحة

بدء المشاورات لتشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة تضم شبابًا سودانيين وطنيين بهدف تحقيق التحول المدني الديمقراطي وتأسيس دولة القانون

والمؤسسات .هذه الخطوة تأتي في إطار الجهود الرامية إلى إحداث تغيير حقيقي وجذري في النظام السياسي، يعكس طموحات وتطلعات الشعب السوداني في العدالة والمساواة والتنمية

المستدامة .من المتوقع أن تسهم هذه الحكومة في تعزيز

الاستقرار السياسي والاقتصادي من خلال إدارتها الفعالة للمؤسسات وتحقيق سيادة القانون ، ما يفتح الباب أمام مرحلة جديدة من التقدم والازدهار للسودان

## مراحل خريطة الطريق

### المرحلة الأولى

توجيه الدعوة الملزمة للاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن الدولي لتحمل مسؤولياتهم في العمل على مشروع قرار لوقف إطلاق

النار في حرب السودان .إننا ندعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية والالتزام بلعب دور حاسم في تحقيق تقدم نحو السلام .في البداية ندعو مجلس الأمن الدولي إلى إصدار قرارات يحث على وقف الأعمال

العدائية وتقديم الدعم للوساطات. بالتوازي ندعو  
قادة  
الاتحاد الإفريقي إلى تكثيف جهود الوساطة من  
خلال لجنة الحكماء والبعثات الدبلوماسية كما  
نحث الاتحاد الأوروبي وبريطانيا على تقديم  
مبادرات لدعم الحوار، وندعو الولايات المتحدة  
الأمريكية عبر القنوات الدبلوماسية إلى تشجيع  
الطرفين على الالتزام بوقف إطلاق النار. هذا  
التعاون الدولي والإقليمي مهم جداً لخلق بيئة  
مواتية لتحقيق تقدم نحو السلام والاستقرار في  
السودان

ندعو إلى تشكيل لجنة دولية تتألف من ممثلين  
من الاتحاد الإفريقي، الاتحاد الأوروبي، الصين  
روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة  
العربية السعودية، قطر، مصر، وأرتريا، بهدف  
دعم وقف إطلاق النار ورصد تحركات مليشيا  
قوات الدعم السريع المحلولة. تسعى هذه اللجنة  
إلى تعزيز جهود السلام والاستقرار في المنطقة

من خلال مراقبة تنفيذ اتفاقيات وقف إطلاق النار وضمان الامتثال لها. كما تعمل اللجنة على توفير الدعم اللوجستي والفني لضمان تنفيذ التدابير اللازمة للحد من العنف وتحقيق الاستقرار الدائم تكون هذه اللجنة مسؤولة أيضاً عن تقديم تقارير دورية حول تنفيذ وقف إطلاق النار والتقدم المحرز في تحقيق الاستقرار والسلام في السودان

في غضون مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر يقوم الاتحاد الإفريقي بتنظيم مشاورات، والاتصالات بالدول الأعضاء في مجلس الأمن بما فيها المملكة المتحدة، للعمل على مشروع قرار ينص على الوقف الفوري لإطلاق النار وإنهاء الحرب في السودان بمجرد دخوله حيز التنفيذ، يلزم القرار مليشيا قوات الدعم السريع المحلولة بالانسحاب إلى معسكر يتم الاتفاق

عليه دولياً وإعادة انتشار الجيش السوداني في  
كافة الأراضي السودانية

يتضمن هذا القرار وقف العمليات العسكرية  
لميليشيا قوات الدعم السريع المحلولة وفق  
الالتزام باتفاقية جدة الموقعة بين الجيش السوداني  
وميليشيا قوات الدعم السريع المحلولة في  
والتي تقضي بعدم التوسع في 21/05/2023  
العمليات العسكرية، وبالتالي انسحاب ميليشيا  
قوات الدعم

السريع المحلولة من كل المدن والمناطق التي تم  
احتلالها بعد إعلان جدة، هذا القرار يعكس تحقيق  
الاستقرار والأمن في البلاد ويهدف إلى إنهاء  
النزاعات المسلحة التي أثرت سلباً على حياة  
المدنيين ومجريات الحياة اليومية في السودان

## الفترة الانتقالية

تبدأ الفترة الانتقالية في السودان بمراحل مقسمة  
تمتد لأربع سنوات، تخصص كل مرحلة منها

لمعالجة قضايا رئيسية تساهم في بناء مستقبل البلاد خلال السنة الأولى، تركز الجهود على إعادة الإعمار ومعالجة آثار الدمار الناتج عن الحروب، وذلك من خلال مشاريع تنموية تستهدف تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين. في السنة الثانية، يتم التركيز على تأسيس الهياكل الانتقالية المدنية

والديمقراطية، بما في ذلك تعزيز مؤسسات الحكم المحلي والوطني لضمان مشاركة فعالة من جميع شرائح المجتمع. في السنة الثالثة، تُبذل الجهود لصياغة دستور دائم بمشاركة واسعة من كافة مكونات الشعب السوداني، بهدف تحقيق توافق وطني يعكس تطلعات المواطنين ويضمن استدامة الديمقراطية والسلام في نهاية الفترة الانتقالية، يتم تبني الدستور الجديد وإجراء انتخابات حرة ونزيهة لتأسيس حكومة ديمقراطية منتخبة

يلتزم مجلس السيادة بتنسيق نقل السلطة إلى حكومة مدنية بشكل منظم وباحترام كامل لخريطة الطريق المتفق عليها على الجيش السوداني تنفيذ إجراءات نقل السلطة عبر تعيين رئيس وزراء جديد وفقاً لمعايير الشفافية والكفاءة، ويتبع ذلك حل

الحكومة الحالية. يلتزم جميع الأطراف المعنية بنقل السلطات بشكل سلمي ومنظم، مع الالتزام بمبادئ خريطة الطريق لضمان تحقيق انتقال سلس ومستقر يعزز بناء دولة القانون والمؤسسات المدنية التي تلبى تطلعات الشعب السوداني في الحرية والديمقراطية

تشكيل حكومة انتقالية من الكفاءات الوطنية المستقلة التي تتولى صياغة وثيقة دستورية من خلال لجنة وطنية مستقلة، تضمن حقوق جميع المواطنين وتحدد دور المؤسسات، مع الفصل

،بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية  
وإنشاء المحكمة الدستورية

يقوم رئيس الوزراء المكلف بالتشاور  
مع رئيس مجلس السيادة لتشكيل حكومة  
كفاءات وطنية مستقلة لفترة انتقالية مدتها أربع  
سنوات .تهدف هذه الحكومة إلى إعادة إعمار ما  
دمرته الحرب وتأسيس دولة القانون  
والمؤسسات، مما يمهد الطريق لانتقال  
ديمقراطي حقيقي .ستعمل الحكومة الانتقالية على  
نقل السلطة إلى المدنيين، وتشكيل السلطات  
التشريعية والتنفيذية والقضائية، بالإضافة إلى  
إنشاء المحكمة الدستورية .يهدف هذا النهج إلى  
تحقيق الاستقرار والسلام المستدام في السودان  
و ضمان حقوق المواطنين في ظل نظام  
ديمقراطي شفاف وعادل

## المرحلة الثانية

في إطار المرحلة الثانية لدعم حكومة الكفاءات الوطنية المستقلة السودانية، يتم التحضير لعقد قمة دولية تهدف إلى دعم جهود إعادة إعمار السودان وتعافي الاقتصاد

السوداني. تتضمن هذه القمة إطلاق عملية

شاملة تؤدي إلى دعم حكومة كفاءات وطنية مستقلة، لتتمتع بعلاقات خارجية تعترف بها المجتمع الدولي وتتفاعل معه على أساس الندية. كما تسعى هذه المبادرة إلى تسهيل تعامل الحكومة السودانية مع المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما يساهم في تحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد وتنمية مستدامة في البلاد. من المتوقع أن تساهم هذه القمة في تعزيز الثقة الدولية بالسودان وجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يعزز مساعي التنمية والإصلاح الاقتصادي

تلتزم حكومة الفترة الانتقالية في السودان بوضع الأسس الضرورية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في نهاية الفترة الانتقالية، وتعمل على تأسيس دولة القانون

والمؤسسات المدنية التي يحلم بها الشعب السوداني وتضمن الحكومة الانتقالية خلال هذه الفترة تعزيز حقوق الإنسان، وبناء مؤسسات الدولة المدنية التي تتمتع بالشفافية والمساءلة، مع التركيز على تمكين جميع فئات المجتمع من المشاركة في العملية السياسية. كما تلتزم الحكومة بتوفير الدعم اللازم للمجتمع المدني وتشجيع المبادرات المحلية التي تسهم في الاستقرار والتنمية المستدامة، لضمان انتقال سلس إلى حكومة ديمقراطية منتخبة تلبية تطلعات الشعب السوداني في الحرية والعدالة والسلام

تحقيق العدالة لضحايا الحرب في السودان

تعد محاسبة المسؤولين المنتسبين لقوات الدعم السريع الذين ارتكبوا فظائع الجرائم الدولية، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، أمراً حتمياً لتحقيق العدالة للضحايا ولضمان عدم إفلات الجناة من العقاب. يتعين على المجتمع الدولي إجراء تحقيقات شاملة وشفافة ومساءلة جميع الأفراد المتورطين في هذه الجرائم. بالإضافة إلى ذلك، يجب محاسبة المسؤولين الإماراتيين المتورطين في دعم مليشيا قوات الدعم السريع المحلولة بالأسلحة، إذ يشكل دعمهم انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي. يجب أن تتحمل دولة الإمارات العربية المتحدة المسؤولية عن دورها في تمويل، وتسليح مليشيا قوات الدعم السريع المحلولة، بما في ذلك محاسبة القادة والمسؤولين الذين سهلوا هذه

الانتهاكات .تحقيق العدالة يتطلب التعاون الدولي والالتزام بتطبيق القانون على جميع المستويات يجب أن تتحمل دولة الإمارات العربية المتحدة مسؤوليتها القانونية في انتهاك القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي بمشاركتها في غزو السودان من خلال تقديم الأسلحة لميليشيا قوات الدعم السريع المحلولة. على المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، تحميل دولة الإمارات مسؤولية انتهاكها القانونية عن الجرائم التي ارتكبت في السودان نتيجة لتقديم الأسلحة لقوات الدعم السريع .استخدمت هذه القوات الأسلحة لقتل

المواطنين السودانيين وارتكبت فظائع الإبادة الجماعية .يجب على دولة الإمارات العربية المتحدة وقف تزويد ميليشيا قوات الدعم السريع المحلولة بالأسلحة فوراً، والالتزام بالمعايير

الدولية لحقوق الإنسان لمنع استمرار هذه الانتهاكات الجسيمة

## خطة التعويض لضحايا الحرب في السودان

تعويض ضحايا الحرب في السودان يعد خطوة أساسية لتحقيق العدالة وإعادة بناء الثقة في المجتمع. يجب على المجتمع الدولي الضغط لدولة الإمارات العربية مسؤوليتها في تدمير البنية التحتية للسودان وتحمل تكاليف فاتورة مدمرته الحرب في السودان، ويجب أيضاً أن يعمل المجتمع الدولي والحكومة السودانية معاً لضمان

تقديم تعويضات عادلة وشاملة لجميع المواطنين السودانيين المتضررين من الحرب في السودان. يشمل ذلك تقديم الدعم المالي والنفسي والطبي للضحايا وأسراهم، وإعادة تأهيل المناطق المتضررة وبناء بنية تحتية تدعم العودة الآمنة والكرامة للنازحين. كما ينبغي إنشاء برامج

لمساعدة الأطفال والنساء الذين تعرضوا للعنف  
والاعتداء، وتقديم الدعم القانوني لملاحقة  
الجناة. تحقيق تعويض عادل للضحايا يسهم في  
بناء سلام مستدام ويعزز المصالحة الوطنية

## الخاتمة

تتطلب هذه المقترحات التزامًا جديدًا من جميع  
الأطراف السودانية وتعاونًا مكثفًا مع المجتمع  
الدولي لتحقيق السلام والاستقرار في البلاد. يجب  
أن تتكاتف كافة القوى

السياسية والمجتمعية للعمل بجدية على تنفيذ  
خريطة الطريق المتفق عليها، مع التركيز على  
تجاوز الخلافات وتغليب المصلحة الوطنية  
وبالمثل، يلعب المجتمع الدولي دورًا حاسمًا في  
دعم هذه الجهود من خلال توفير المساعدات  
الفنية والمالية اللازمة، وتقديم المشورة  
والخبرات لتعزيز بناء المؤسسات الديمقراطية.  
إن تحقيق هذه الأهداف المشتركة سيضع السودان  
على

مسار الاستقرار والتنمية المستدامة، بما يحقق  
تطلعات الشعب السوداني في الحرية والعدالة  
والسلام

## رؤية تنسيقية القوى الوطنية حول خارطة الطريق